

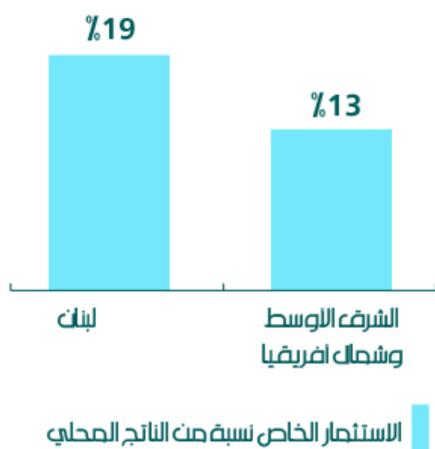
مواطن الضعف الكثيرة

مستويات الاستثمار العام والأصول الثابتة

1 طوال السنوات العشرين الماضية كان الاستثمار العام في لبنان متدنياً. ومنذ العام 2000 أخذ بالانخفاض ذلك على الرغم من معدّل الإنفاق العام العالي الذي انعكس عجزاً مالياً بمعدّل 7.5% من الناتج المحلي سنوياً



2 مؤصّبت مستويات الاستثمار الخاص المرتفعة عن ضالّة الاستثمار العام إلا أنها لم تسهم في بناء البنية التحتية وتعزيزها



◀ يسهم الاستثمار الخاص في دفع النمو، لكنه في المقابل يؤدّ استيراداً كبيراً

◀ لا يقدر الاستثمار الخاص المواطن الإيجابية الناجمة عن الاستثمار في الشبكة والصحة والتعليم، وهو ما يحول دون حوله مكان الاستثمار العام

3 تشكّل قيمة الأصول الثابتة العاقبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي من الأدنى بالمقارنة مع البلدان المشابهة للبنان لناحية مستوى الدخل والإنفاق العام

المساحة المالية المتاحة للاستثمارات العاقبة ضئيلة، بسبب مستوى المديونية العامة التي تعدّ من الأعلى في العالم

تجزئة الاستثمارات العاقبة

1 وجدت بمئة صندوق النقد أدلة على أن الموازنة العاقبة ليست المكمّن الوحيد للنفقات العاقبة الاستثمارية. فإدارة الاستثمارات العاقبة مجزأة بين عدد من المؤسسات، ولا توجد بيانات حول إنفاق كلّ مؤسسة

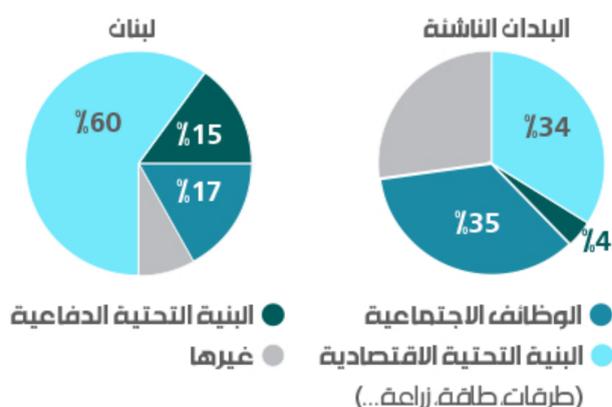
للبلديات حضتها من الاستثمارات العاقبة على التنمية المحلية وكذلك الهيئات المستقلة مثل مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة ومؤسسات المياه

تسهم عقود الشراكة مع القطاع الخاص بتكوين أصول عاقبة بنسبة 0.3% من الناتج المحلي. بالمقارنة مع 12.3% في الأردن، و 12.1% في ماليزيا علماً أن قيمة هذه العقود شكّلت خمس النفقات الاستثمارية في 2017

ينفّذ مجلس الإنماء والإعمار 27% من مشاريع الموازنة، والقسم الباقى منها ينفّذ من خلال الوزارات المعنية عبر عقود مع القطاع الخاص أو عبر المؤسسات العامة

يتولّى مجلس الإنماء والإعمار المشاريع الممولة من القروض الخارجية والهبات غير المرصودة في الموازنة، وتشكّل 20% من النفقات الاستثمارية

2 مقارنة توزّم النفقات الاستثمارية بين



* الأرقام مستخرجة من موازنة 2018 وهي لا تشكّل الإنفاق الفعلي ولا تتضمّن النفقات من خارج الموازنة

أثر الاستثمارات العاقبة وفعاليتها

1 فقر البنية التحتية لا يأتي من الاستثمار العام المنخفض فقط بل أيضاً من عدم فعاليتها

يتمد لبنان بفجوة تصل إلى 43% عن المعدّل الأعلى لمستوى فعالية البنية التحتية في البلدان الشبيهة له لناحية حصة الفرد من قيمة الأصول الثابتة

2 البلدان المشابهة للبنان تحقق نتائج مضاعفة من الإنتاجية من خلال بنيتها التحتية، وهو دليل على هدر الموارد في لبنان

تزيد إنتاجية البنية التحتية في تونس والأردن بنسبة 40% عن إنتاجية البنية التحتية في لبنان علماً بأن قيمة الأصول الثابتة من الناتج المحلي في تونس تساوي قيمة الأصول الثابتة في لبنان وهي أقل بنحو الثلث في الأردن

الاستثمار العام في لبنان هو أقل فعالية من 75% من بلدان العالم ما يعني أن الأثر المضاعف لهذا الإنفاق الاستثماري على الإنتاج محدود جداً